جهود خادم الحرمين الشريفين
تجاه قضية فلسطين

د. عثمان بن ياسين الرواف
عضو مجلس الشورى

لقد مرت القضية الفلسطينية بمجموعة من المراحل. وعرفت منهجين أو مسارين مختلفين من المواجهة بين العرب وإسرائيل: الأول هو الصدام والثاني هو عملية أو مسار السلام. وإذا تأملنا دور خادم الحرمين الشريفين في دعم القضية الفلسطينية فسنجد أن جهوده في هذه القضية موجودة في كلا المسارين اللذين أدت طبيعة الظروف والمواقف العربية والدولية إلى جعلهما بديلين أو خيارين جوهريين مختلفين في قضية الشرق الأوسط، وهما الصدام والسلام. فلخادم الحرمين الشريفين جهود ملموسة في عملية المواجهة، وجهود ملموسة أيضًا في عملية السلام. ويمكن أن ننظر إلى أثر خادم الحرمين الشريفين في دعم القضية الفلسطينية من خلال التأمل في دعمه للمواجهة المسلحة وغير المسلحة في الفترة التي سبقت تقديم مبادرته للسلام، وجهوده المتمثلة في تقديم مبادرته للسلام، وأخيرًا جهوده في الفترة التي أعقبت تبني العرب لمشروع مبادرته للسلام.

أولاً - جهود خادم الحرمين الشريفين في الفترة التي سبقت تقديم مبادرته للسلام (١٩٦٧ - ١٩٨٠)

تنعكس جهود خادم الحرمين الشريفين بصفة عامة خلال تلك الفترة التي كان فيها نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء ثم وليًا للعهد

في مواقف المملكة العربية السعودية الداعمة للقضية الفلسطينية والتي تضمنت:

١ - أن الدعم المالي الذي التزمت المملكة بتقديمه في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الخرطوم في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م وما أعقبه من إعانات مالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو نوع من أنواع الجهاد التي ذكرها الله في القرآن الكريم؛ فلقد ربط الله - سبحانه وتعالى - في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم جهاد المال بجهاد النفس، وقدم أحيانًا الأول على الثاني. فلقد قال تعالى: **﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾**⁽¹⁾ ، **﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾**⁽²⁾ ، **﴿أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾**⁽³⁾. ولقد حرص خادم الحرمين الشريفين هو وبقية القادة السعوديين على تقديم كل ما يمكن تقديمه من أنواع الدعم الاقتصادي والمالي للشعب الفلسطيني لمساعدته في كفاحه ضد إسرائيل، ولتدعيم بنيته الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الدور الكبير الذي قامت به المملكة في دعم مصر وسوريا في حرب أكتوبر ١٩٧٣م وقيامها بشراء الأسلحة للجيشين المصري والسوري أثناء الحرب وفي الفترة التي أعقبتها، وهناك عشرات التصريحات للقادة السعوديين في تلك الفترة التي أكدت وجود المملكة في خط المواجهة الأول ضد العدو الإسرائيلي، ومن ضمنها مجموعة تصريحات لخادم الحرمين الشريفين قال في إحداها: «إننا نعد المعركة مع العدو الإسرائيلي معركتنا، لأن القضية قضيتنا»⁽٤⁾،

---

(١) سورة الأنفال، الآية رقم ٧٢.

(٢) سورة التوبة، الآية رقم ٤١.

(٣) سورة التوبة، الآية رقم ٤٤.

(٤) جاء ذلك في تصريح لخادم الحرمين الشريفين أثناء وجوده في القاهرة في ١٩٧٥/٧/٣م. انظر ملفات دارة الملك عبدالعزيز . الملك فهد وقضية فلسطين، رقم ١٧١٨٣.

كما قال في تصريح آخر: «من الخطأ تجزئة القضية، كما أنه من الخطأ تجزئة المسؤولية، والأصوب توزيع أو تحديد الأدوار حسب الإمكانيات والقدرات، وعلى هذا الأساس نعد أنفسنا في مواجهة دائمة مع العدو الصهيوني في كل موقع وعلى كل صعيد حتى تتحقق آمال الأمة العربية في جلاء الغاصب»(٥).

٣ – مطالبة المملكة في جميع المحافل الدولية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في أعقاب حرب ١٩٦٧م، والمطالبة بدعم الشعب الفلسطيني في قضيته وحقوقه العادلة، وتأكيد حتمية رجوعه إلى وطنه. ولقد أكد خادم الحرمين الشريفين دعم المملكة للقضية الفلسطينية على صعيد دولي في مناسبات عديدة تضمنت تعهده القوي باستمرار هذا الدعم لدى استقباله لوفد منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٧/١١/٢٩م(٦).

٤ – التأكيد على الأهمية الدينية الإسلامية للقدس والتي تعطي للقضية الفلسطينية بعدًا إسلاميًا أساسيًا إضافة إلى بعديها الفلسطيني والعربي. وعند وقوع حادث إحراق المسجد الأقصى دعا خادم الحرمين الشريفين المسلمين إلى إعداد العدة للجهاد تجاوبًا مع دعوة الملك فيصل – يرحمه الله – التي حث فيها المسلمين على الجهاد(٧). ولقد كانت المملكة سباقة منذ ذلك الوقت في حرصها على إبراز الوجه الإسلامي للقضية الفلسطينية، وبذلت جهودًا كبيرة في هذا الخصوص لتقوية الدعم الإسلامي للفلسطينيين، ولقد صرح خادم الحرمين الشريفين في ١٩٧٥/٨/١٩م بما يفيد بأن الحرم الإبراهيمي ليس قضية العرب

---

(٥) انظر: محمد عنان. السعودية وهموم العرب، بيروت ١٩٧٨م. ص ١٨٨.

(٦) انظر: ملفات دارة الملك عبدالعزيز. الملك فهد وقضية فلسطين. رقم البطاقة ١٩٤٤٨.

(٧) انظر: المرجع السابق رقم البطاقة ١٢٨٦٧.

وحدهم، وإنما قضية المسلمين عامة(٨).

وفي ١٩٧٨/١١/٦م قال خادم الحرمين الشريفين في تصريح آخر له لوكالة الأنباء السعودية بأن قضية القدس أمانة في عنق المملكة العربية السعودية تتشرف بحملها، ولا يمكن لها أن تتنصل منها أبدًا(٩).

٥ - قيام القادة السعوديين ببذل جهود متواصلة تهدف إلى كسب أكبر دعم دولي ممكن للقضية الفلسطينية. ولقد مكنت الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية البترولية للمملكة ومكانتها على الصعيد الدولي وعلاقتها التي تطورت تبعًا لذلك مع أمريكا وأوربا مكنت هذه الأهمية المملكة من أداء دور دولي كبير في مجال دعم القضية الفلسطينية، ولقد أسهم قادة المملكة العربية السعودية منذ الملك عبدالعزيز حتى الوقت الحاضر في ذلك بجهود ملموسة مع زعماء أوروبا وأمريكا، وحاولوا كسب تأييدهم للقضية الفلسطينية. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه السياسة تتضح في الجهود التي بذلها الملك عبدالعزيز مع الرئيس روزفلت، والملك سعود مع الرئيس آيزنهاور، والملك فيصل مع الرئيس جونسون ونيكسون، والملك خالد مع الرئيس كارتر، وخادم الحرمين الشريفين مع الرؤساء؛ كارتر وريجن وبوش وكلينتون، وهناك أهمية خاصة في هذا الأمر لجهود ومباحثات خادم الحرمين الشريفين مع الرئيسين كارتر وريجن وذلك بسبب محاولتها الاتفاق على أسس عادلة لتسوية القضية الفلسطينية بمجملها. ولقد كادت جهود خادم الحرمين الشريفين في هذا الأمر أن تثمر عن نتائج إيجابية جدًا، وتحقق للفلسطينيين ما لم تحققه لهم اتفاقية أوسلو لولا اصطدامها بمشكلات واقع السياسة الأمريكية وواقع السياسة العربية، ويضاف

---

(٨) انظر: المرجع السابق رقم البطاقة ١٧٢٢٢.

(٩) انظر: المرجع السابق رقم البطاقة ٢٠٣٥٥.

إلى ذلك وجود عشرات اللقاءات والاتصالات التي عقدها وأجراها خادم الحرمين الشريفين مع زعماء غربيين وبريطانيين وفرنسيين وألمانيين وإيطاليين وأسبانيين ويونانيين ويابانيين وغيرهم، والتي رمت إلى كسب دعمهم للقضية الفلسطينية(١٠).

وهناك أيضا عشرات التصريحات التي صرح بها خادم الحرمين الشريفين لأجهزة الإعلام الغربية الرئيسة التي أوضح فيها حقوق الشعب الفلسطيني العادلة، وأكد على دعم المملكة للقضية الفلسطينية؛ ومن أهمها مقابلة خادم الحرمين الشريفين مع محطة التلفزيون الأمريكي (آي - بي - سي) في ١٩٧٨/١/٤م والتي قال فيها: إن الشعب الفلسطيني موجود، ولا بد من حتمية رجوعه إلى وطنه(١١).

وإضافة إلى جهود الملوك السعوديين الخمسة المذكورة في دعم القضية الفلسطينية فإن هناك جهودًا مشابهة يمارسها بشكل دائم الأمراء السعوديون الذين يتولون مناصب رسمية وذلك أثناء مقابلاتهم في المملكة أو في الخارج مع مسؤولين من جميع دول العالم، وتأتي في المقدمة جهود صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، وجهود صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. فالقضية الفلسطينية تحظى بأولوية خاصة في جدول أعمال هؤلاء الأمراء وغيرهم.

---

(١٠) انظر: المرجع السابق رقم البطاقة ٢٠٦٢٧.

(١١) انظر: المرجع السابق رقم البطاقة ١٩٦٢٤.

٦ - يمارس الدبلوماسيون السعوديون أيضًا - عملاً بتوجيهات قادة المملكة - جهودًا مستمرة لنصرة القضية الفلسطينية، ويقول في هذا الخصوص هيرمن إليتز سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المملكة في النصف الأول من الستينيات الميلادية في بحث قدمه في ندوة نظمها المعهد الملكي البريطاني قبل سنوات عدة عن المملكة العربية السعودية: إن الدبلوماسيين السعوديين هم من أكثر الدبلوماسيين العرب حرصًا على مناقشة القضية الفلسطينية في أي فرصة أو مناسبة تتاح لهم، واستشهد السفير بمسألة ارتبطت بسنوات عمله في المملكة، وقال: إن هناك خطابًا قديمًا من الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز يتعهد فيه روزفلت بعدم تجاوز عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عن حد معين، ويضيف السفير إليتز بأن موظفي وزارة الخارجية السعودية أثناء عمله سفيرًا لأمريكا في المملكة كانوا يحضرون معهم نسخة من هذا الخطاب عند كل مناسبة ترتبط بمناقشة القضية الفلسطينية، ويشيرون إلى عدم التزام أمريكا بتعهد الرئيس روزفلت، ولقد كنا - كما يقول السفير - نحاول أن نوضح لهم بأن هذا العقد يعكس نظرة الرئيس روزفلت للأمر عندئذ، ولا يتضمن في الوقت الحاضر أي التزام رسمي قانوني للحكومة الأمريكية تجاه الحكومة السعودية، ولا يمكن تنفيذه! ولكن موظفي وزارة الخارجية السعودية كانوا يحضرون معهم دائما نسخة من هذا الخطاب في كل مرة يناقشون فيها القضية الفلسطينية مع مسؤولين أمريكيين حتى أنني تمنيت - كما أضاف السفير - لو أن صورة هذا الخطاب لم تكن موجودة معهم(١٢). ولقد أشار جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي

يقول السفير: تمنيت لو أن صورة هذا الخطاب لم تكن موجودة معهم

---

(١٢) جاء هذا الحديث ضمن مداخلة للسفير في ندوة نظمها المعهد الملكي البريطاني عن المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٤م.

الأسبق في أحد مقالاته إلى صعوبة التفاهم مع موظفي وزارة الخارجية السعودية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وإلى فشله في الحصول على أي تنازلات منهم، كانت - من وجهة النظر الأمريكية - ضرورية لتذليل بعض العقبات الخاصة بمسار عملية السلام(١٣).

٧ - لقد مرت القضية الفلسطينية في تلك الفترة بأوقات عصيبة تعلقت بمشكلات السياسة العربية - العربية، وارتبطت بشكل خاص بثلاثة أمور وأسباب رئيسة، وهي:

- ظروف الحرب الأهلية في لبنان.
- اختلاف موقف القيادة الفلسطينية مع مواقف قيادات دول المواجهة في فترات مختلفة حول قضايا مختلفة.
- اختلاف مواقف وسياسات دول المواجهة (مصر وسورية والأردن) حول بعض القضايا بما في ذلك تحديد أسس التعامل مع العدو الصهيوني.

ولقد وصلت هذه الاختلافات والمشكلات أحيانًا إلى درجة كبيرة من الحدة والتأزم، وأدت إلى وجود توتر كبير بين دول المواجهة أو بين إحداها من طرف والقيادة الفلسطينية من طرف آخر وبالشكل الذي ترك آثارًا سلبية كبيرة على القضية الفلسطينية. ولقد كانت المملكة دائمًا تبذل مساعيها الحميدة لاحتواء هذه الاختلافات، ولتلافي التوتر بين الأشقاء.

وأدت المملكة في هذا الخصوص دورًا مهمًا في الوساطة بين الأردن والقيادة الفلسطينية في عام ١٩٧٠م. كما سعت لتقريب وجهات نظر مصر وسوريا وكذلك الأردن وسوريا في الفترة التي سبقت وأعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣م. ولكن أهمية الوساطة السعودية التي أدى فيها خادم الحرمين الشريفين دورًا شخصيًا متميزًا إضافة إلى دور الملك خالد - يرحمه الله - تمثلت بشكل خاص في نجاح

---

(١٣) جريدة الشرق الأوسط. قراءة في كتاب جيمس بيكر.

المملكة في تسوية الخلاف الذي نشأ عام ١٩٧٦م بين سوريا من طرف وبين مصر والقيادة الفلسطينية من طرف آخر وارتبط بظروف الحرب الأهلية اللبنانية وبدخول القوات السورية إلى لبنان. فلقد وجدت القوات الفلسطينية في لبنان نفسها طرفًا في الحرب الأهلية اللبنانية، وعندما تدخلت القوات السورية في لبنان لوقف الحرب الأهلية اللبنانية نشأ عن ذلك وقوع مواجهة عسكرية لم يكن أحد يبحث عنها أو يريدها بين القوات السورية والقوات الفلسطينية، ولقد كانت تلك الأحداث في الحقيقة من أكبر الأزمات التي عصفت بالقضية الفلسطينية على الساحة العربية، ولكن المملكة العربية السعودية تمكنت بفضل من الله أولا ثم بفضل جهود الملك خالد وجهود خادم الحرمين الشريفين الذي كان وليًا للعهد عندئذ من احتواء هذه الأزمة. ففي أواخر أكتوبر عام ١٩٧٦م تم عقد قمة رباعية في السعودية جمعت القيادات المصرية والسورية والفلسطينية والسعودية، وأسفرت محادثات قادة الدول الأربعة والوساطة السعودية التي تخللتها إلى التوصل لاتفاق على وقف سفك الدماء في لبنان.

ويقول وليام كوانت أحد كبار الباحثين في برنامج دراسات السياسة الخارجية في معهد البروكنغز الأمريكي في واشنطن وأحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي خلال فترتي حكم الرئيسين نيكسون وكارتر، يقول في كتابه "عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي" في وصف قمة الرياض الرباعية التي عالجت تلك الأزمة في عام ١٩٧٦م ما يلي: «وهكذا خلال ساعات من عقد هذا المؤتمر فإن مجرى الأحداث في العالم العربي عكس نفسه، وتم عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة وأقرت فيه الاتفاقية التي تم التوصل إليها في الرياض»(١٤). وعندما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في عام

---

(14) William B. Quandt, Peace Process (Washington, D. C. 1993) p. 249.

١٩٨٢م بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا دولية كبيرة في أمريكا وأوربا لضمان سلامة القوات الفلسطينية التي أعيد انتشارها خارج لبنان والتي لم تخرج - ولله الحمد - ذليلة وذلك بالرغم من انتصار القوات الإسرائيلية عليها ولكنها خرجت في ضوء الضمانات الدولية حاملة بنادقها على أكتافها ورافعة أعلامها في السماء. ويقول بعض المسؤولين الفلسطينيين في وصف هذه الحادثة: إنه لولا جهود خادم الحرمين الشريفين لاختلف الوضع تمامًا ولما تمكنت القوات الفلسطينية من الخروج سالمة من لبنان.

ثانيًا - جهود خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تقديم مبادرته للسلام:

بتاريخ ١٩٨١/٨/٧م أعطى خادم الحرمين الشريفين - وكان وليًا للعهد السعودي عندئذ - تصريحًا لوكالة الأنباء السعودية تضمّن مشروعًا للسلام في الشرق الأوسط من ثمان نقاط عرف بمبادرة فهد للسلام أو بالمبادرة السعودية للسلام، وقبل استعراض بنود أو نقاط مبادرة خادم الحرمين الشريفين التي أصبحت فيما بعد مشروع السلام العربي ينبغي التأمل قليلاً في أحداث وتطورات السياسة العربية في الفترة التي سبقت الإعلان عن مبادرة الملك فهد للسلام؛ فإن من شأن إدراك تطورات أحداث الساحة العربية والشرق أوسطية في تلك الفترة أن يساعدنا على فهم الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تقديم مبادرة السلام السعودية والمضمون الحقيقي لتلك المبادرة. ففي نوفمبر ١٩٧٧م زار الرئيس المصري أنور السادات القدس، وتحدث إلى الكنيست الإسرائيلي، وأعلن أنه لا مجال للحرب بين العرب وإسرائيل بعد ذلك اليوم أبدًا. وفي سبتمبر ١٩٧٨م تم توقيع اتفاقية سلام منفردة وشاملة بين مصر وإسرائيل، تضمنت بنودًا خاصة بالتطبيع بينهما. ولقد كان العالم العربي بأجمعه يعيش حالة من الغليان ضد مصر في تلك الفترة. وفي مطلع شهر نوفمبر

١٩٧٨م أي بعد شهر ونصف تقريبًا من توقيع اتفاقية كامب ديفيد اجتمع القادة العرب في قمة بغداد وقرروا مقاطعة مصر ورفض اتفاقية كامب ديفيد. واتخذت السعودية بعد ذلك مثلها مثل بقية الدول العربية مجموعة من القرارات التي جسدت قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مصر.. ولقد أدى توقيع اتفاقية كامب ديفيد وتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل إلى خروج أقوى وأكبر دولة عربية من معادلة القوة العسكرية بين العرب وإسرائيل، وهي المعادلة التي كانت تميل أصلا وقبل خروج مصر من الصف العربي لصالح إسرائيل، وذلك بسبب الدعم العسكري الأمريكي لها.

وفي مطلع عام ١٩٧٩م حدثت الثورة الإيرانية التي تركت تأثيرين كبيرين مختلفين في القضية الفلسطينية: أحدها إيجابي، والآخر سلبي؛ ففي أعقاب سقوط نظام الشاه تبنت إيران الثورة منهجًا معاديًا لإسرائيل، وطردت البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية من طهران، وأعطت موقعها لبعثة منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد لقي الموقف الإيراني الجديد من إسرائيل ترحيبًا واسعًا في العالم العربي وخاصة بين صفوف القيادة الفلسطينية. هذا من ناحية ولكن الثورة الإيرانية أرادت من ناحية أخرى تصدير ثورتها إلى الدول العربية في الخليج بادئة بالعراق وهو الأمر الذي أدى إلى خلق توتر كبير بين الدولتين الجارتين ودفع بالعراق إلى توجيه آلته العسكرية ضد إيران لمواجهة تحدي الثورة الإسلامية القادم من طهران. ولقد أدى هذا الأمر إلى خروج العراق أيضًا بشكل مباشر من معادلة القوة العسكرية العربية ضد إسرائيل، كما نتج عن ذلك حدوث انقسام في مواقف القيادات الفلسطينية التي انقسمت بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران. أما سورية وهي القوة العربية العسكرية الثالثة بعد مصر والعراق فلم يكن بإمكانها وحدها تحمل أعباء المواجهة العسكرية مع إسرائيل إضافة إلى انشغال الجيش السوري بأحداث الحرب الأهلية في لبنان.

هذه هي ظروف واعتبارات السياسة العربية التي تركت تأثيرًا جوهريًا على القضية الفلسطينية خلال السنتين الأخيرتين من السبعينيات الميلادية. ولقد أدى خروج مصر عن إجماع الصف العربي وانفرادها بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، وانشغال العراق في مواجهة التحديات الإيرانية إلى استبعاد الخيار العسكري من أمام العرب، وأصبح السلام هو خيارهم الإستراتيجي الأول، وأضحى من الضروري تقديم مشروع سلام عربي متكامل يضمن حقوق شعب فلسطين، ويحقق السلام في المنطقة، ويحفظ للعرب كرامتهم.

ولقد أصبح تقديم مشروع عربي للسلام أمرًا ضروريًا، ليس استجابة للظروف العربية المستجدة فقط، ولكن لمواجهة الخطاب الإعلامي الإسرائيلي الذي كان يحرص دائمًا على تصوير الطرف العربي والفلسطيني للعالم بوصفه الطرف العدواني الذي يسعى دائمًا للحرب ويعارض السلام. وكذلك فإن فكرة مشروع سلام شامل لمشكلة الشرق الأوسط لم تكن غير معروفة في العالم العربي؛ فلقد ظهرت هذه الفكرة أثناء رحلات هنري كيسنجر المكوكية للدول العربية وإسرائيل بعد حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣م. وسبق لمصر في أواخر فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر أن تسلمت في نوفمبر ١٩٦٩م خطة روجرز التي تضمنت مشروعًا من عشر نقاط للسلام بين مصر وإسرائيل، وتضمّن رد مصر على مشروع روجرز ما يفيد بوجود بعض النقاط الإيجابية فيه، ولكن مصر رفضت عقد تسوية ثنائية مع إسرائيل دون وجود تسوية كاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

فمبدأ قبول التسوية السلمية الشاملة للقضية الفلسطينية كان مقبولاً للعرب منذ أواخر السبعينيات الميلادية جعلته خيارًا استراتيجيًا ضروريًا وليس أمرًا مقبولاً فقط. ولم يكن السؤال عندئذ يتعلق بطرح أو عدم طرح مشروع عربي للسلام، ولكن السؤال كان يتعلق بمن يقدم مبادرة هذا المشروع. (من يعلق الجرس!) فالفكرة

كانت مقبولة وضرورية والجميع كانوا يبحثون عن مبادرة مقبولة ولكن من أين تأتي تلك المبادرة؟

وكما تحملت المملكة مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية وقت المواجهة والصدام فلقد تحملت أيضا مسؤوليتها وقت السلم وتقدمت بمشروع مبادرة الملك فهد للسلام، ولقد ضمنت نقاط المشروع الثمانية حقوق الشعب الفلسطيني كاملة بما في ذلك حقه في العودة إلى فلسطين وحقه في إقامة دولته المستقلة، ولقي المشروع دعم بعض الدول العربية ومعارضة بعضها الآخر. فأعلن خادم الحرمين الشريفين بأن المشروع السعودي للسلام إما أن يكون مشروعًا عربيًا بحيث يتفق العرب على قبوله أو أن لا يكون نهائيًا. فإما أن يقبله العرب ويقروه أو أن السعودية تسحبه وكأنه لم يكن.

وطلبت بعض الدول العربية مهلة لمناقشته ثم تم إقراره بعد ذلك في القمة العربية الثانية عشرة المنعقدة في فاس في ٨ سبتمبر عام ١٩٨٢م. وأصبح المشروع السعودي للسلام هو المشروع العربي للسلام حيث اتفق العرب لأول مرة في ظل مجموعة مستجدات السياسة العربية على مشروع واضح للسلام في الشرق الأوسط. وتضمن المشروع العربي للسلام النقاط الثمانية الآتية:

١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس العربية.

٢ - إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧م.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله

الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ – إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة مدة لا تزيد على بضعة أشهر.

٦ – قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ – يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ – يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ(١٥).

ثالثًا - جهود خادم الحرمين الشريفين في الفترة التي أعقبت تبني العرب لمشروع مبادرته للسلام (١٩٨٢ - ٢٠٠٠م) :

تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين مختلفتين وهما فترة الثمانينيات الميلادية، وفترة عملية السلام التي أعقبت حرب الخليج واستمرت حتى أواخر التسعينيات الميلادية، وفترة تعثر المسيرة السلمية وعودة المصادمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسوف أناقش هنا جهود خادم الحرمين الشريفين تجاه القضية الفلسطينية حسب ظروف واعتبارات كل فترة من الفترتين المذكورتين:

١ – فترة الثمانينيات الميلادية. لقد شهدت هذه الفترة تطورات حاسمة في منطقة الخليج بسبب اشتعال حرب إيران والعراق والتي من ضمنها حرب الناقلات التي وصلت آثارها إلى الخليج وإلى بعض دول مجلس التعاون. ولقد حاول الرئيس الأمريكي ريجن تطبيق سياستين أمريكيتين مختلفتين في المنطقة:

الأولى : هي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتعنى بالصراع العربي الإسرائيلي.

والثانية : هي السياسة الأمريكية في الخليج، وتعنى بأمن الخليج

---

(١٥) عبدالرحمن العنقري. رسالة دكتوراه عن دور المملكة في القضية الفلسطينية، الصفحات ٤٠٢ – ٤٠٨.

وحماية المصالح الأمريكية فيه، وذلك في ضوء تزايد الأخطار نتيجة الحرب العراقية الإيرانية. وكان هدف الرئيس ريجن من تقسيم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية في تلك الفترة إلى سياستين هو الفصل بين مواقف أمريكا في قضية الشرق الأوسط وموقفها في الخليج حتى لا يؤدي دعمها لإسرائيل إلى الإضرار بمصالحها الإستراتيجية في الخليج. فالمملكة العربية السعودية كانت وما زالت تعارض انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي، وتطالب واشنطن بتحقيق المزيد من التوازن في سياستها في المنطقة. ولقد أدى الانحياز الأمريكي إلى صالح إسرائيل إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية الإستراتيجية في الخليج، واتضح ذلك بشكل خاص في تطبيق المملكة لسياسة حظر البترول في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، والتي أدت إلى أزمة الطاقة الدولية، وعوضًا عن معالجة هذه المشكلة بتحقيق بعض التوازن في الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي حاول ريجن الفصل بين السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وسياستها في الخليج. فلقد كان ريجن يعتقد بأن توتر الأوضاع في الخليج نتيجة الحرب العراقية الإيرانية سوف يدفع بالمملكة إلى التغاضي عن موقف واشنطن الداعم لإسرائيل. ولكن هذا لم يحدث، وتمسكت المملكة بدعمها للقضية الفلسطينية وبرفضها لسياسة أمريكا تجاه هذه القضية. وتراجع الرئيس ريجن عن سياسته التي تأثر بها على ما يبدو بموقف كارتر في سنة حكمه الأخيرة حيث اعتقد - كما يذكر وليام كوانت - بأن المملكة العربية السعودية سوف تتجه نحو الموقف الذي اتخذته مصر في اتفاقية كامب ديفيد(١٦). ولكن المملكة العربية السعودية السعودية رفضت اتفاقية كامب ديفيد وقدمت أسس مشروع السلام العربي وعارضت بقيادة الملك فهد محاولة

---

(١٦) انظر: william B. Quandt - p. 316 مرجع سابق.

ريجن للفصل بين سياسة أمريكا في الشرق الأوسط وسياستها في الخليج، وأصرت على رفض انحياز واشنطن لصالح إسرائيل. وقدمت المملكة العربية السعودية مختلف أنواع الدعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني التي بدأت في أواخر عام ١٩٨٨م.

٢ - فترة عملية أو محادثات السلام والتطورات التي أعقبتها، لقد أدت انتفاضة الشعب الفلسطيني في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م إلى تمهيد الطريق أمام محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩٠م جاءت مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في ١٨ أكتوبر ١٩٩١م. ولقد أيدت المملكة مؤتمر مدريد وحضره سفير خادم الحرمين الشريفين في واشنطن صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز. كما أيدت المملكة من حيث المبدأ جميع محادثات السلام والاتفاقيات التي نتجت عنها. والمملكة في هذه المسألة - وهي مسألة عملية السلام - تدعم القيادة الفلسطينية في كل ما تتفق عليه مع إسرائيل مع مراعاة الحقوق الإسلامية في القدس. كما تدعم الموقف السوري المطالب بانسحاب إسرائيل من الجولان.

ولقد صاحبت عملية محادثات السلام بعض عمليات التطبيع السياسي والاقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل والتي حدثت نتيجة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين رفضت الدخول في أي مجال من مجالات التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل كما شاركت مع سورية ومصر في مقاومة عملية التطبيع على الصعيد العربي.

ولقد أدى موقف المملكة هذا إلى استغراب بعض السياسيين الأمريكيين الذين اعتقدوا أن المملكة التي قدمت أسس مشروع السلام العربي ستكون أول الدول العربية الداعمة للتطبيع. ولكن خادم الحرمين الشريفين الذي وضع أسس مشروع السلام العربي في مبادرته للسلام كان شديد الحرص على معارضة عملية التطبيع، وخاصة في ضوء تعثر مسار عملية السلام على الصعيدين السوري والفلسطيني وإصرار إسرائيل على احتلال الأراضي العربية وعدم مراعاتها للقدسية الدينية الإسلامية للقدس العربية والمسجد الأقصى. ولقد كانت المملكة في مقدمة الدول العربية التي دعمت الانتفاضة الحالية للشعب الفلسطيني. وإن دعم المملكة المستمر للقضية الفلسطينية لن يتغير؛ لأنه ينبع من ثوابت السياسة السعودية الرئيسة.